

الفصل العاشر: التجارة الدولية

مقدمة:

● التجارة الدولية تلعب دوراً أساسياً وفعالاً في اقتصاديات الدول فهي تشكل جزءاً هاماً من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمكن:

1. تصريف الفائض الإنتاجي إن وجد إلى الأسواق الخارجية.

2. الحصول على السلع النهائية أو المواد الخام من الأسواق الخارجية.

● الدول النامية أكثر حاجة للتجارة الدولية، حيث:

1. تستطيع من خلالها الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة من أجل تحقيق البرامج التنموية والاجتماعية.

2. تعتمد هذه الدول بشكل كبير على ما تصدره من سلع أولية للحصول على العملات الرئيسية الدولية من أجل أن تتمكن من استيراد ما تحتاجه من السلع والخدمات.

مقدمة:

- ظهرت أهمية التجارة الدولية منذ القدم، ثم تطورت واتسع نطاقها.
- ازدادت أهمية التجارة الدولية مع إنشاء منظمة التجارة العالمية وتكوين التكتلات الاقتصادية والاندماج المتزايد بين الشركات بالإضافة لزيادة التشابك بين اقتصاديات العالم.

تعريف التجارة الدولية:

• التجارة الدولية:

هي فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية.

• تتضمن التجارة الدولية العمليات التالية:

1. **تبادل السلع المادية:** تشمل جميع السلع المختلفة (استهلاكية، إنتاجية، أولية أو نصف مصنعة).
2. **تبادل الخدمات:** تشمل جميع الخدمات المختلفة (مالية، صحية، تعليمية، نقل، تأمين، شحن... الخ).
3. **تبادل النقود:** تشمل حركات رؤوس الأموال (لأغراض الاستثمار أو كقروض دولية).

أسباب قيام التجارة الدولية:

● كل دولة من دول العالم مهما بلغت من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي، فإنها لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي (الاعتماد كلياً على نفسها لإنتاج ما تحتاجه من سلع وخدمات) إذ لا بد أن تحتاج إلى العالم الخارجي لتلبية بعض احتياجاتها، **وذلك بسبب:**

1. عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول.
2. التفاوت في مراحل التطور الاقتصادي فيما بينها.

● لهذا لجأت الدول إلى التبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات وفق أسس وضوابط معينة ومحددة.

أسباب قيام التجارة الدولية :

● أسباب ظهور التجارة الدولية تتضح من خلال الحالات التالية:

1. سلع تنتجها الدول بكميات كبيرة تفيض عن حاجتها وتقوم بتصدير الفائض للأسواق الخارجية.
2. سلع تنتجها الدولة بكميات قليلة لا تكفي حاجة المستهلك المحلي، مما يستدعي الاستيراد من الخارج لسد النقص في الاستهلاك المحلي.
3. سلع لا تنتجها الدولة أساساً مما يضطر الدولة للاعتماد كلياً على الاستيراد.
4. سلع جديدة تنشأ نتيجة لتغير أذواق المستهلكين وتحسن المستوى المعيشي والاجتماعي والثقافي، إضافة إلى تقسيم العمل الدولي الذي قد يؤدي إلى تخصص بعض الدول في إنتاج سلع معينة دون أخرى.

أسباب قيام التجارة الدولية :

- من الأفضل للدولة أن تخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة أكبر من غيرها من الدول، ثم تبادل ما يفيز عن حاجتها بمنتجات دول أخرى لاتستطيع هي أن تنتجها داخل حدودها، أو تستطيع أن تنتجها ولكن بتكاليف أكبر مقارنة بالدول الأخرى.

أهمية التجارة الدولية:

• تتبع أهمية التجارة الدولية من درجة التخصص الشامل في دول العالم (متقدمة، نامية). كلما ارتفع مستوى التخصص يتزايد الإنتاج من السلع والخدمات ويتحسن مستوى المعيشة، فالتخصص يؤدي بالضرورة للتبادل التجاري.

• أهمية التجارة الدولية:

1. تعطي لكل دولة الفرصة في الحصول على السلع والخدمات النهائية التي لا تستطيع إنتاجها (لعدم توفر إما الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة أو الإمكانيات المادية، الرأسمالية والبشرية أو التقنية والخبرات الفنية) أو تنتجها بتكاليف أكبر من تكلفة الاستيراد.

2. تساعد الصادرات في تحسين أوضاع الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات.

أهمية التجارة الدولية:

•تابع/ أهمية التجارة الدولية:

3. تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية حيث تمكنها من تصدير المواد الأولية بالإضافة للحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا وخبرات فنية و مواد مصنعة أو نصف مصنعة لازمة لتحقيق برامجها الإنمائية.
4. تشجيع عملية التخصص وتقسيم العمل، حيث يزيد التخصص من الإنتاجية ويخفض التكاليف ويحسن النوعية ويؤدي للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. بالتالي تتخصص كل دولة بإنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بميزة نسبية فيها و تستورد السلع الأخرى.
5. زيادة التشابك والتداخل بين اقتصاديات العالم، بالتالي الحد من الصراعات وسيادة الاستقرار والسلام العالمي.

أساس التبادل التجاري الدولي:

- يقوم التبادل التجاري بين الدول على أساس: الميزة التي تملكها كل دولة في إنتاج سلعة ما مما يؤهلها لعرض هذه السلعة بأسعار تنافسية مقارنة بالدول الأخرى.
- تلك الميزة التي يتحدد هيكل التبادل التجاري على أساسها يمكن أن تكون:
 1. **ميزة مطلقة:** دولة (أ) تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما و دولة (ب) تتمتع بميزة في إنتاج سلعة أخرى.
 2. **ميزة نسبية:** دولة (أ) تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كل السلع ولكن ميزتها في إحدى السلع أكبر نسبياً من غيرها.

أساس التبادل التجاري الدولي:

● أولاً: نظرية التكاليف المطلقة: (المثال في الكتاب)

يعتبر آدم سميث أول من قدم تحليلاً علمياً لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية والتخصص الدولي.

● انتقد آدم سميث آراء الاقتصاديين التجاريين، خاصة فيما يتعلق بـ:

1. رؤيتهم لطبيعة الثروة (ما تحويه الدولة من معادن نفيسة) ← حيث يرى آدم سميث أن ثروة الأمة تقاس بإنتاجها القومي من السلع والخدمات المختلفة.

2. كل ما يعيق تقسيم العمل داخل الدولة أو بين الدول ← حيث يرى آدم سميث أن مزايا ومكاسب تقسيم العمل المحلي نتيجة لتقسيم العمل الدولي

أساس التبادل التجاري الدولي:

- تقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن:
تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ثم تقوم هذه الدولة بتبادل ما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي مقابل ما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من السلع التي تتمتع فيها تلك الدول بميزة مطلقة.
- سبب التجارة الدولية حسب آدم سميث:

وجود تفاوت في تكاليف إنتاج السلع والخدمات بين الدول بسبب اختلاف الدول فيما تملكه من عناصر الإنتاج. حيث تخصص كل دولة بإنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بتكاليف أقل نسبياً من غيرها من الدول ومبادلتها بسلع وخدمات أخرى تنتجها دول أخرى بتكاليف إنتاج أقل. هذا سيساعد على زيادة الإنتاج العالمي، الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

أساس التبادل التجاري الدولي:

- **تنص نظرية التكلفة المطلقة على أن:** الدولة التي تنتج سلعة ما بتكلفة حقيقية أقل من الدولة الأخرى، ستقوم بتصدير هذه السلعة وستستورد تلك السلعة التي تنتجها بتكلفة حقيقية عالية.
- **التكلفة الحقيقية:** مقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة.
- **تفترض النظرية أن:** الأيدي العاملة تتحرك بحرية داخل البلد الواحد، لكنها لا تنتقل من بلد لآخر لأسباب نظامية.
- **تقوم التجارة الدولية بوظيفتين مهمتين حسب آدم سميث:**
 1. خلق مجال لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي واستبداله بشئ آخر ذي نفع وفائدة أكبر.
 2. التغلب على ضيق السوق المحلية والوصول لمزيد من التخصص وتقسيم العمل بحيث يتحقق الاستغلال الأمثل للموارد و تزداد الإنتاجية.

أساس التبادل التجاري الدولي:

● الانتقادات التي واجهت أفكار آدم سميث:

1. قد لا تحظى بعض الدول بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة، وبالتالي لن تستطيع أن تصدر أو تستورد أي سلعة.
 2. الميزة المطلقة ليست هي فقط أساس التبادلات الدولية.
 3. التجارية الدولية والداخلية حسب آدم سميث وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض ولتطبيق التخصص، إلا أن هناك اختلافات كبيرة بين نوعي التجارة.
- إذا كانت التكاليف المطلقة تحكم التجارة الداخلية، فإن قانون التكاليف النسبية يحكم التجارة الدولية.

أساس التبادل التجاري الدولي:

● ثانياً: نظرية التكاليف النسبية: (المثال في الكتاب)

- دافيد ريكاردو أول من أشار إلى إمكانية التبادل التجاري بين الدول حتى لو لم يكن لدى الدولة أية ميزة مطلقة.
- أوضح ريكاردو أن الميزة المطلقة في التكاليف لا تعتبر شرط ضروري لكي يحقق أي بلدين مكاسب من التبادل التجاري. فالتجارة ستفيد كلا البلدين بشرط أن تختلف التكاليف النسبية للسلع.
- **تنص نظرية التكاليف النسبية على أنه:** في ظل ظروف حرية التجارة فإن كل دولة ستخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكاليف أرخص نسبياً (تتمتع بميزة نسبية فيها)، وتستورد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية في إنتاجها.

أساس التبادل التجاري الدولي:

- ريكاردو قام بتوسيع نظرية التجارة الدولية بحيث أصبحت تشمل حالات أكثر شيوعاً في المبادلات التجارية وهي الحالات التي تختلف فيها التكاليف النسبية، حيث أوضح أن التخصص مربح ومفيد حتى لو كانت الدولة تمتلك فروق تكلفة مطلقة في إنتاج عدد من السلع في آن واحد.

سياسات الحماية التجارية:

- تلجأ الدول أحياناً لحماية صناعاتها الوطنية (خاصة الناشئة) من منافسة السلع الأجنبية المماثلة في السوق المحلي عن طريق تبني عدة سياسات حمائية، منها:

1. **التعريف الجمركية:** وهي الرسم أو الضريبة التي تفرض على السلعة عندما تنتقل من دولة لأخرى. (تمثل مورد مالي للدولة).
تفرض عادة على الواردات وأحياناً على الصادرات.

أشكال التعريف الجمركية:

- **ضريبة نوعية:** الرسم قيمة ثابتة محددة لكل وحدة من السلعة المستوردة.
- **ضريبة قيمية:** الرسم نسبة مئوية محددة على قيمة السلعة.
- **ضريبة مركبة:** تتضمن كلا النوعين من الضريبة.

سياسات الحماية التجارية:

2. **نظام الحصص:** وضع حد قانوني لعدد الوحدات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة، أو تحديد حد أعلى من العملات الصعبة لاستيراد كميات معينة من بعض السلع. (ليست مورد مالي إلا إذا تم بيع رخص الاستيراد)

تتشدد العديد من الحكومات في الدول النامية في هذه الناحية. إلا أنه بسبب مفاوضات منظمة التجارة الدولية، أصبح استخدام هذا النظام محدوداً جداً ويقتصر على بعض السلع الزراعية.

سياسات الحماية التجارية:

3. **العوائق غير التجارية:** هي إجراءات وقيود غير تجارية على الاستيراد **مثل:** قيود التحويل الخارجي، القيوم الصحية والبيئية، الشحن والتأمين...
التوجه العالمي لتخفيض التعريفات الجمركية أعطى هذه المعايير أهمية متزايدة في التبادل التجاري.

● انتقادات سياسة الحماية التجارية:

1. قد تؤدي لعدم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
2. قد تكون على حساب الاهتمام بال نوعية بسبب الحماية للمنتج الوطني.
3. قد تحد من حرية الاختيار للمستهلكين.

الخلاصة:

- التجارة الدولية هي فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية.
- تنص نظرية التكلفة المطلقة على أن الدولة التي تنتج سلعة ما بتكلفة حقيقية أقل من الدولة الأخرى، ستقوم بتصدير هذه السلعة وستستورد تلك السلعة التي تنتجها بتكلفة حقيقية عالية.
- تنص نظرية التكاليف النسبية على أنه في ظل ظروف حرية التجارة فإن كل دولة ستخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكاليف أرخص نسبياً (تتمتع بميزة نسبية فيها)، وتستورد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية في إنتاجها.
- هناك سياسات مختلفة للحماية التجارية للمنتجات الوطنية.